السياسات الاستعمارية والظاهرة الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء

Colonial Policies And ethnic Phenomenon In Sub-Saharan Africa

– د. لبنى بهولي

جامعة المسيلة

البريد الالكتروني (Email) : loubeina2@yahoo.fr.

ملخص:

يثير المقال التساؤل حول تأثير السياسات الاستعمارية على إفريقيا جنوب الصحراء ونشأة دولها بطريقة كرست الانقسامات والهوية الإثنية، ويفحص العلاقة بين أنماط الحكم الاستعماري (الحكم المباشر/ الحكم غير المباشر) والإثنية في هذه الدول. ويخلص إلى أن هذه السياسات لها دور كبير على الدول الإفريقية والانقسامات الاثنية فيها.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاستعمارية– أنماط الحكم الاستعماري– إفريقيا جنوب الصحراء– الظاهرة الاثنية– الانقسامات الإثنية.

Abstract

The article asks how colonial policies have affected the Sub-Saharan Africa countries, and examines the relationship between colonial rule (Direct Rule/ Indirect Rule) and ethnicity in these countries. It is concluded that it had a profound impact on africain societies and its ethnic divisions.

Key words: colonial policies- colonial rule -Sub-Saharan Africa- ethnicity- ethnic divisions.

مقدمة:

ثمة مجموعة من العوامل التاريخية التي تشكل مدخلاً مهماً لفهم ظاهرة التعدد والانقسامات الإثنية في إفريقيا وتطورها، ولعل أبرزها السياسات الاستعمارية تجاه دول هذه المنطقة. فبالرغم من أن المعطى التاريخي يؤكّد على التعددية المجتمعية كملمح هيكلي للمجتمع الإفريقي والتي تأخذ شكل تباين في اللغات والأديان والطوائف والأعراق، إلا أن بعض الباحثين يميلون إلى القول بأن الهوية العرقية قد تم تكريسها في فترة حديثة نسبيا في تطور الدولة الإفريقية ولاسيما في ظل الممارسات الاستعمارية، والتنافس على السلطة والمكانة، والحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الذي ميز المرحلة الاستعمارية. ونتاجا لذلك، نشأت الدول الإفريقية بشكلها الحديث بطريقة مصطنعة لم تراعِ التشكيلات الإثنية بمختلف أنواعها حيث جرى تفتيت كيانات إثنية كثيرة بين العديد من الدول، وباتت الدولة الواحدة في العديد من الحالات تضم مزيجًا متنوعًا من القوميات والأعراق وهو ما جعل هذه الدول في عرضة دائمة ومستمرة للنزاعات والتوتر الداخلي.

سنحاول في هذه الدراسة تحليل دور القوى الاستعمارية في تكريس الانقسامات الإثنية في الدول الإفريقية من خلال دراسة مجموعة من العناصر:

1- أنماط الحكم الأوروبي للمستعمرات الإفريقية
2- التقسيم الاصطناعي /الحدود
3- التمييز بين الجماعات أو سياسة "فرق تسد"
4- الفصل بين أجزاء البلد الواحد
5- خلق وحدات عرقية جديدة

1- أنماط الحكم الأوروبي للمستعمرات الإفريقية:

لقد اتبعت قوى الاحتلال الأوروبي أنماط متعددة وأشكالا مختلفة في حكم الشعوب الإفريقية ابتداء من الحكم غير المباشر، الذي ميز أسلوب الإدارة البريطانية، ومرورا بالحكم المباشر الذي يعد أحد الملامح الرئيسية للإدارة الاستعمارية الفرنسية، وانتهاء باعتبار البلدان الإفريقية المستعمرة بمثابة أقاليم للدول الأوروبية وراء البحار، وهذا ما زعمته البرتغال مثلا بالنسبة لمستعمراتها في إفريقيا. (1)

لذا لم يكن تأثير التجربة الاستعمارية متماثلًا بالنسبة لجميع الحالات الإفريقية، وإنما تفاوت تأثيرها فيما بين الدول الإفريقية، فقد أفضت مركزية السلطة الاستعمارية الفرنسية إلى إضعاف الزعامات الإفريقية، ومراكز سلطانها التقليدي، وهو ما أدى إلى تقليل احتمالات أن تمثل هذه الزعامات تحديًا للسلطة الوطنية بعد الاستقلال. (2) فنظم الحكم المباشر التي طبقتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في السنغال صهرت إلى حد ما التمايز العرقي والإقليمي في هذا البلد. وقد ساعدت الإطاحة بالزعامات التقليدية في جمع الوفاق الوطني وراء الصفوة الجديدة، وجعلت فرصة الفرقة والشتات ضيقة في ظل الحركة القومية في كل المستعمرات الفرنسية. (3)

وهذا على عكس السياسة الاستعمارية البريطانية التي كانت تعتمد على الحكم غير المباشر والتمايز بين الدولة الأم والمستعمرات، فقد كانت النزعات الإقليمية والإثنية واضحة في المستعمرات البريطانية، وأفضت إلى خلق مشكلات واضحة في عملية بناء الدولة ما بعد الاستعمارية، ولنذكر على سبيل المثال خبرة الإقليم الأوسط في غانا الذي يقطنه الأشانتي، وكيف أنه مثل تحديًا لسلطة الرئيس نكروما بعد الاستقلال، كما أن الإقليم الشمالي في نيجيريا وضع مجموعة من الشروط للانضمام إلى الاتحاد النيجيري.(4) وفي أوغندا الحروب الأهلية المزمنة نتيجة الانتماءات السياسية الإقليمية المتوارثة، وفي السودان النزعة الانفصالية

في الجنوب نتيجة لسياسة المناطق المغلقة، وفي ليبيريا والصومال حيث اختفت سلطة الحكومة المركزية وفشل نموذج الدولة الحديثة. (5)

ويمكن القول بصفة عامة أن القوى الاستعمارية الأوروبية جميعها تدافعت على إفريقيا بهدف تأسيس إمبراطوريات استعمارية وهي العملية التي أطلق عليها في نهاية القرن التاسع عشر اسم "التكالب الاستعماري على إفريقيا" The Scramble For Africa، ورغم اختلاف النظم والسياسات الاستعمارية كما سبق ذكر ذلك فإن ثمة مجموعة من الملامح العامة مثلت قاسما مشتركا للحركة الاستعمارية في إفريقيا. (6) برزت من خلال مجموعة من السياسات التي اعتمدت عليها القوى الاستعمارية لإخضاع شعوب هذه المنطقة والتي تمثلت في التقسيم الإقليمي للقارة إلى دول ذات حدود وما يرتبط بهذا التقسيم من اختلاف الطرف الممارس للسيادة بين الأقاليم المتجاورة. فبعد الاستعمار لم يتمكن سوى عدد محدود من الدول الإفريقية من الحفاظ على التركيب الإثني السائد قبل الاستعمار، إذ يعد الاستعمار السبب الرئيسي في نشأة دول القارة الإفريقية بصورتها الحالية. ثم في الفرص غير المتساوية للترقي الاجتماعي التي أتيحت للجماعات الإثنية المختلفة داخل كل مستعمرة والتي نشرت بمرور الوقت الوعي الإثني على نطاق واسع. والفصل بين أجزاء البلد الواحد، وخلق وحدات عرقية جديدة. (7)

2- التقسيم الاصطناعي /الحدود:

إن الحدود المصطنعة التي رسمها المستعمرون الأوروبيون للقارة في مؤتمر برلين 1884- 1885 أثناء مرحلة التكالب الاستعماري على إفريقيا، هي التي أوجدت هذه المشكلة، ذلك أن معظم البلدان الإفريقية لم تكن قائمة كوحدات سياسية قبل أن تستعمرها الدول الأوروبية. إذ لم تكن هذه الدول سوى قبائل وتجمعات بشرية متناثرة في مساحات

كبيرة من الأرض تنتقل عليها وفقا لمقتضيات ظروفها المعيشية،(8) وعرفت القارة آنذاك "مفاهيم للحيز المكاني لا يتعدى كونه إقليما شعبيا بالنسبة للشعوب الرعوية، أو إقليما مملوكا ملكية شرعية وقانونية بالنسبة للشعوب الزراعية". وبالتالي فقد كان تعيين حدود جغرافية لمثل هذه القبائل والتجمعات البشرية أمرا بالغ الصعوبة كأصل عام. (9)

كما أن هذه الحدود لم توضع تعبيراً عن أوضاع سياسية أو حقائق اجتماعية ذات دلالات إنسانية أو تاريخية معقولة ومقبولة عند الأفارقة، بل إنها على عكس ذلك تماماً إنما وضعت في معظم الأحيان على أسس تحكمية واعتباطية عبرت أولاً وقبل كل شيء عن المصالح والمطامع التي كانت المحرك الدافع للدول الاستعمارية،(10) فهي حسب المؤرخ هوبسون (قبل أي شيء صراع للحصول على أسواق استثمار مهمة). (11) حيث تقرر تقسيم القارة بين القوى الاستعمارية وتعيين مناطق نفوذ لكل منها حتى لا تحدث صراعات ومواجهات بينها أثناء تكالبها على احتلال القارة. (12) فأقامت فرنسا مستعمراتها على أنقاض الممالك الإسلامية في النيجر وغينيا وتشاد والممالك الأفريقية في حوض غينيا والكونغو، كما أسست بريطانيا لمستعمراتها الهامة في نيجيريا في غرب إفريقيا انطلاقاً من دلتا النيجر. (13)

لم يكن هذا التقسيم متماثلًا بالنسبة لجميع الحالات الإفريقية، وإنما تفاوت ذلك فيما بين الدول الإفريقية، حيث وصل التفتيت الاستعماري للأقاليم الإفريقية في أعلى درجاته في منطقة القرن الإفريقي، وهو ما تسبب في تفتيت الصومال الكبير إلى أربعة أجزاء، كما وفرت السيطرة الاستعمارية على تلك المنطقة فرصة مثالية من أجل التوسع وتكوين إمبراطورية كبرى. ويأتي بعد ذلك، تأثير الاستعمار في تكوين كل من أنجولا ونيجيريا بصورة

عشوائية واصطناعية، بينما كانت تجربة ليبيريا مختلفة عن باقي الدول الإفريقية من حيث التكوين التاريخي، ولا يشترك معها في هذه التجربة سوى سيراليون. (14)

وعلى إثر قيام هذا الكم الهائل من الدول، فإن حدودها السياسية المعلنة والمعترف بها دوليا لم تتطابق في أكثر الأحوال مع حدود الجماعات الإثنية، بمعنى أن الدولة الواحدة قد تضم عدة جماعات إثنية، وقد لا يشكل أي من هذه الجماعات أغلبية عددية، أو أن الجماعة الإثنية الواحدة قد تتوزع على أكثر من دولة واحدة، وهذا واضح جدا بالنسبة إلى الكثير من القبائل الإفريقية، مثل قبائل الهوسا والباكونغو والفولاني والإيبو واليوروبا وغيرها. (15)

ويعبر البعض عما تقدم بقوله "من النادر أن تتطابق الدول الإفريقية من حيث حدودها مع أية وحدة لغوية أو سكانية، وذلك على الرغم من أن وجود بعض القبائل الإفريقية التي تبلغ من كبر الحجم ما يؤهلها لتكوين دولة قومية متجانسة".(16)

لعبت الدولة الاستعمارية إذن، دورا هاما في توطيد دعائم الهوية الإثنية وتسببت في السلوكيات العنيفة بين الجماعات الإثنية، لأن تقسيمها للقارة جاء متناقضاً مع الواقع الاجتماعي الإثني للمجتمعات الإفريقية، فمن ناحية جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معاً، ولم يسبق لها التفاعل بعضها مع بعض في إطار واحدٍ،(17) وهنا تعتبر نيجيريا الحالة الأبرز، فظروف النشأة التاريخية أدت إلى جعل التكوين السكاني للدولة النيجيرية عبارة عن فسيفساء إثني، حيث تعددت اللغات واللهجات في نيجيريا بدرجة تفوق الوضع في أي دولة إفريقية أخرى، حيث يصل عدد اللغات بها إلى 248 لغة لكل منها مميزاتها الخاصة. وقد برزت الدولة النيجيرية بشكلها الحديث في أوائل عام 1897، وجاءت كمجرد تجميع للمناطق الواقعة حول دلتا النيجر

التي كانت قد عقدت معاهدات مع بريطانيا، والتي لم تكن داخلة ضمن نفوذ شركة النيجر الملكية. (18) وفي شرق إفريقيا أدى الاستعمار البريطاني لوضع جماعات مثل إتيسو Iteso وتورو Toro وأتشولي Acholi وسوكوما Sukuma ولويا Luhya في مواجهة بعضها البعض للمرة الأولى مما ساهم في خلق انتماء إثني محدد لدى كل من هذه الجماعات لم تكن تعرفه قبل الاستعمار. (19)كما ضمّت أوغندا خليطاً متنافراً من القوميات واللغات، حيث ضمّت ثلاث مجموعات لغوية هي: السودانيون، والنيليون والبانتو. وينتمي أفراد هذا الشعب إلى نوعين مختلفين من العائلات اللغوية في إفريقيا هما: النيليون–الصحراويون، والكونغو–الكردفانيون، ولم تكن هناك رابطة ثقافية أو لغوية بين أفراد هذا الشعب، بل كان هناك قدر هائل من العداوة بين بعضهم البعض بعد أن استخدمت السلطات البريطانية بعض الجماعات الإثنية الأوغندية، مثل النوبيين والبوجاندا، في استكمال السيطرة على باقي الممالك والكيانات داخل أوغندا، ومارس النوبيون والبوجاندا أعمالاً وحشية أثناء قيامهم بهذا الدور لصالح الاستعمار البريطاني. (20)

من ناحية أخرى؛ فصلت الحدود السياسية المصطنعة "عُرى التواصل" بين جماعات عرقية واحدة، وجدت نفسها فجأة تابعة لكيانات سياسية مختلفة، وهو وضع شائع الحدوث في العديد من أنحاء القارة الإفريقية. (21) وهذا الوضع، أفرز وجود جماعات مختلفة الثقافات والأعراق داخل الدولة الواحدة، ووجود امتدادات لتلك الكيانات والجماعات في عدد من الدول المتجاورة، ومن أبرز النماذج على تأثير الحدود على تقسيم الجماعات الإثنية في إفريقيا، تقسيم جماعة تشيوا Chewa بين كل من مالاوي وموزمبيق وزامبيا على الرغم مما تميزت به الجماعة من قدرتها على تأسيس كيان سياسي قوي كانت عاصمته الأولى في Kankhamba في مالاوي الحالية، قبل أن تنتقل إلى Makaika في زامبيا، عندما

قرر قادة الجماعة الإثنية الابتعاد قدر الإمكان عن البرتغاليين الذين تسارع توغلهم في الجنوب الإفريقي من سواحل المحيط الهندي في موزمبيق إلى عمق القارة. وعلى الرغم من أن جميع أبناء جماعة تشيوا يتحدثون نفس اللغة، ويعترفون بسلطة نفس الملك حتى الآن إلا أنهم ينتمون لثلاث جنسيات مختلفة. وكان لانقسام الجماعة بين الدول الثلاث أثر واضح على الاندماج الوطني في كل منهم، وهو ما يتضح من خلال العلاقة بين جماعة تشيوا وجماعة تومبوكا Tumbuka والتي تنقسم بدورها بين مالاوي وزامبيا. وعلى الرغم من نجاح الجماعتين في تطوير علاقة ودية انعكست في صورة تكرر تأسيس تحالفات سياسية بين أبناء الجماعتين، إلا أن العلاقة بينهما اتسمت بقدر واضح من العدائية في زامبيا وهو ما ساهم في إضعاف تأثير الجماعتين سياسيا. (22)

كما أصبح شعب " الباكونغو" مثلا مقسما بحدود أنجولا والكونغو البلجيكي (زائير حاليا) والكونغو الفرنسي (الكونغو حاليا) والجابون. ويعيش جانب من شعب الـ "إيوي" اليوم في غانا، وجانب آخر في توغو، وجانب ثالث في بنين، ويعيش الصوماليون موزعين بين إثيوبيا وكينيا والصومال وجيبوتي، وينتشر الـ "سينوفو" في مالي وساحل العاج وبوركينافاسو،(23) وقبائل من الكمرون في غرب إفريقيا بين كوديفوار وليبيريا، والهوسا بين النيجر ونيجيريا، وثمة قبائل المازاي بين جنوب كينيا وتنزانيا، كذلك تتوزع قبائل الأشولى بين السودان وأوغندا حيث الأغلبية. وتنقسم الأنواك بين إثيوبيا والسودان، وعلى الجانب الآخر من حدود السودان تتوزع قبائل الزاندي بين ثلاث وحدات أساسية هي السودان والكونغو وإفريقيا الوسطى، وشعب الداموجا بين غانا وتوغو، وقبائل المندى بين غينيا وسيراليون، والتشكوى بين الكونغو وأنجولا، وشعب البمبا بين الكونغو وزامبيا، وشعب الألور بين الكونغو وأوغندا.. (24)

هذه الظاهرة كانت من وراء الافتقار إلى الوحدة الوطنية والولاء القومي داخل العديد من البلدان، حيث يظل ولاء الأفراد في أغلب الأحيان مرتبطا بجماعة بشرية أولية ينتشر أفرادها على جانبي الحدود الجديدة. فبالنظر إلى أوضاع القارة الإفريقية مثلا نجد أن أبناء قبيلة جياميني الذين يعيشون في غانا يدينون بالولاء إلى زعيم القبيلة الأعلى الذي يعيش مع جزء آخر من أبناء قبيلته في ساحل العاج، ونفس الشيء ينطبق على أبناء قبيلة داجومبا الذين يقطنون أراضي تقع داخل حدود دولة غانا في الوقت الذي يتجه فيه ولاؤهم السياسي إلى زعيم قبيلتهم الذي يقطن دولة توجو، وفي نيجيريا سنجد أن ثمة قرى متجاورة يتحدث سكانها بلغات متباينة. وفي غرب إفريقيا –بصفة عامة– نجد أن خطوط الحدود تمتد من الساحل نحو الداخل قاطعة في طريقها الروابط العنصرية والقبلية والدينية التقليدية التي تمتد موازية للساحل. (25)

وهكذا، فإن الحدود المصطنعة لبلدان إفريقيا كان من نتاجها وجود جماعات عرقية غير مندمجة داخل هذه البلدان، وهي الجماعات التي لم تتقبل معايير الولاء التي يدين بها غيرها من الجماعات.

3– التمييز بين الجماعات أو سياسة " فرق تسد":

لقد عمل الاستعمار على إذكاء روح المنافسة، وإيجاد محكّات لتوليد الصراع بين هذه القبائل، وهو ما أدى إلى تعميق الفوارق القبلية، بالإضافة إلى توسع بعض الحدود القبلية لتضم جماعات عرقية أخرى، تقوم بدور فعال في المنافسة حول المكاسب الاقتصادية والسلطة السياسية. (26)

بعد تكريسها لهذا الوضع، عملت الدول الاستعمارية (سواء عن عمد أو دون عمد) على إعطاء بعض الجماعات الإثنية مزايا خاصة وفي نفس الوقت حرمان غيرهم

منها،(27) حيث قامت بدعم قبيلة معينة ومحاباتها على حساب القبائل الأخرى، أو تقريب القبائل الصغرى على حساب القبائل الكبرى، أو تقسيم القبيلة الواحدة، من خلال محاباة فرع منها على حساب بقية الفروع الأخرى. (28)

1/ المعيار الأول (ولاء الجماعة الإثنية للمستعمر):

كان المعيار الأول الذي استندت إليه القوى الاستعمارية هو موقف الجماعات القبلية من النظام الاستعماري، أي مدى ولاء الجماعة الإثنية للمستعمر، بالإضافة إلى درجة القوة أو الضعف الذي يميز الجماعة القبلية نفسها. (29) فقد دأبت السلطات البرتغالية على إسناد زعامة جماعة بالانتا Balanta إحدى أكبر الجماعات في غينيا بيساو إلى أشخاص من جماعتي فولا Fula وماندينكا Mandinka لضمان استمرار ولائهم، الأمر الذي كان مصدراً لصراعات إثنية مستمرة نتيجة تجاهل السكان من جماعة بالانتا لتعليمات الزعماء المفروضين عليهم. (30)

يكون الولاء للاستعمار من خلال **أولًا**، لعب دور الوسيط بين الاستعمار ومختلف الجماعات الإثنية وشغل المناصب الإدارية. لذلك، اتجهت الإدارة الاستعمارية للتوسع في الاعتماد على المواطنين من أبناء المستعمرات في شغل الوظائف المستحدثة في أجهزة الدولة الناشئة. ففي نيجيريا التي تعد واحدة من أكبر المستعمرات البريطانية كان هناك موظف بريطاني واحد مقابل كل 100 ألف موظف إفريقي، أما الجيش فمن بين أربعة آلاف ضابط ومجند كان هناك 75 فقط من غير المواطنين، وفي مستعمرة غرب إفريقيا الفرنسية كانت نسبة الموظفين الفرنسيين للأفارقة واحد لكل 27 ألفاً. (31)

جاءت عملية اختيار الجماعات الإفريقية التي تتلقى تعليماً غربياً وتوكل لهم مهام إدارية في ظل الدولة الاستعمارية لتعلب دوراً أساسياً في تحديد طبيعة العلاقة بين الجماعات

الإثنية في دولة ما بعد الاستعمار. ففي ظل التعددية الإثنية الكبيرة التي شهدتها المستعمرات البريطانية في إفريقيا، شجعت الإدارة البريطانية التنافس بين الجماعات المختلفة على لعب دور الوسيط منعا لظهور أي تحالف بين هذه الجماعات يستهدف التخلص من الاستعمار. ومن خلال استغلال الفوارق بين الجماعات الإثنية وما يرتبط بها من علاقات متوترة بين بعض الجماعات تمكن الاستعمار البريطاني من إحكام السيطرة على مستعمراته على الرغم من أسلوب الحكم غير المباشر الذي طبقه.

لاقى هذا التوجه استجابة من الجماعات المحلية ذاتها إذ سعت كل جماعة لأن تقوم السلطات البريطانية بتكليفها بدور الوساطة لما يعود عليها عند ممارسة هذا الدور من مكاسب اقتصادية وسياسية. وكانت الجماعة التي تختارها الإدارة الاستعمارية يتمتع أفرادها بتلقي تعليم بريطاني يمكنهم من الانخراط في الجهاز الإداري للمستعمر فضلاً عن تجنيدهم في قوات الشرطة والجيش مثل جماعة تيف Tiv في جنوب نيجيريا، وكامبا Kamba في كينيا. وفي أوغندا كان حليف الاستعمار البريطاني هو جماعة باجاندا Baganda كبرى الجماعات الإثنية في البلاد والتي تخضع لها عدد من الجماعات الصغيرة، والتي لعبت دور الوسيط بين السلطة الاستعمارية البريطانية وباقي الجماعات الإثنية،(32) وهو ما مكنها من أن تستفيد دون غيرها من الجماعات الأوغندية، من الأوضاع السائدة، من الناحيتين الاقتصادية والتعليمية. ففي عام 1959 على سبيل المثال، تحصلت جماعة الباجاندا التي لا يزيد نسبة أفرادها عن 16% من سكان البلاد على نحو 40.7% من مجموع كبار موظفي الخدمة المدنية، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 46.9% عام 1961. (33)

وثانيًا، من خلال حشد الجيوش لمحاربة الجماعات الرافضة للاعتراف بسلطة الاستعمار، حيث تمت الاستعانة بجماعات محلية أوكلت إليها مهمة إخضاع الجماعات

الأخرى. ففي أوغندا مثلاً، شاركت قوات من جماعة باجاندا الجيش البريطاني في عدد من الحملات العسكرية الهادفة لإخضاع الجماعات الرافضة للاستعمار، وكانت المكافأة مدّ حدود مملكة بوجاندا على حساب جيرانها خصوصاً مملكة بونيورو Bunyoro والتي خضعت للاستعمار بعد غزوها من قبل قوات مشتركة من البريطانيين والباجندا عام 1899 ومنحت أطراف المملكة للباجندا والتي عرفت لاحقاً باسم "المناطق الضائعة" والتي شكلت إحدى العقبات خلال مفاوضات الاستقلال، كذلك أجبرت الإدارة البريطانية حكام بونيورو على منح أفراد من الباجاندا مناصب إدارية عليا في التنظيم الإداري المحلي. وعلى مستوى أوغندا ككل منحت جماعة باجاندا أولوية في أعمال التنمية والتطوير مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، فضلاً عن تطوير آليات الزراعة.

وفي نيجيريا استعانت الإدارة البريطانية بزعماء من جماعة تيف Tiv لإخضاع أجزاء من شمال نيجيريا. وتكرر الأمر مع جماعة فولبي Fulbe، فعلى الرغم من مقاومتهم للاستعمار في البداية إلا أن مصالح الطرفين توافقت بأن تعين جماعة فولبي الإدارة البريطانية في إخضاع جماعات الشمال خصوصاً جماعة هوسا Hausa كبرى جماعات الإقليم مقابل تعزيز سلطات الفولبي وتوسيع نطاق ممارستها على المزيد من الأقاليم. (34)

وفي أنجولا لم يقتصر دور النخب المحلية على الإدارة بالوكالة لصالح السلطات الاستعمارية وإنما ظهر الاعتماد على هذه النخب في مواجهة حركات المقاومة المسلحة، حيث تحالفت الإدارة الاستعمارية البرتغالية مع قادة جماعة أوفيمبوندو ضد الحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA والتي اعتمدت بالأساس على حشد المقاتلين من جماعة كيمبوندو في وسط البلاد، والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا FNLA والتي ارتبطت بجماعة كونجو في أقصى الشمال الغربي. (35)

2/ المعيار الثاني (غنى المناطق بالموارد المعدنية):

المعيار الثاني هو غنى المناطق بالموارد المعدنية والمناطق التي تملك أراضٍ خصبة ويسهل الوصول إليها. فكانت المشروعات التي قام بها الاستعمار في هذا المجال تخدم فقط أماكن غنية بموارد معينة، أو لتسهيل التجارة، أو تكون أماكن استقرار الجماعات البيضاء كما حدث في جنوب إفريقيا. لذلك، نجد أن المناطق التي حكم عليها بأنها غير مربحة قد همشت عموما. (36)

هذه الظاهرة أتاحت فرصًا غير متساوية للترقي الاجتماعي للجماعات الإثنية المختلفة داخل كل مستعمرة والتي نشرت بمرور الوقت الوعي الإثني على نطاق واسع. حيث منحت بعض الجماعات الإفريقية أوضاعاً مميزة مقارنة بجماعات إفريقية أخرى، وهو ما أتاح فرصة للهوية الإثنية للظهور في ظل ارتباط وضع الجماعة بدرجة قربها من المستعمر. (37)

على سبيل المثال، كانت مناطق بوجندا في جنوب أوغندا متميزة بالنسبة إلى بقية مناطق البلاد، وعلى هذا الأساس يوصف سكان مناطق الإقليم الشمالي من البلاد، على أنهم أقل تحضرًا مقارنة بسكان مناطق الإقليم الجنوبي. وارتبط هذا التقسيم بهيمنة الجنوب، وخاصة الباجاندا التي تجد جذورها في التنمية غير المتوازنة إبان الحقبة الاستعمارية والتي ساعدت نسبيا على نهضة الجنوب وتطوره، وتعثر الشمال وتخلفه، فقد استطاع الجنوب أن يضمن من خلال التنمية غير المتساوية الحصول على سكك حديدية، وزراعة محاصيل نقدية، إضافة إلى التعليم الغربي من خلال الإرساليات الدينية، وفي ذات الوقت لم تحصل الأقاليم الأخرى على ذلك. وقد أجبر هذا الوضع معظم أبناء الشمال للبحث عن العمل في مزارع مناطق الجنوب والغرب خاصة مزارع المحاصيل النقدية كالبن والمطاط والكاكاو

والقطن التي أدخلها الاستعمار البريطاني في بداية القرن العشرين، رغبة منه في عدم الوقوع بأي حال من الأحوال تحت رحمة هيمنة منتجي القطن في الأمريكيتين، وضمانًا لاستمرار صناعة النسيج في بريطانيا آنذاك. (38)

في كينيا أيضا اعتبر البريطانيون وسط كينيا ووادي الصدع مناطق مربحة، في حين همشوا المناطق الغربية والشمالية الشرقية التي اعتبروها غير مربحة وشاقة، وكان جنوب السودان وشمال أوغندا من بين المناطق الأخرى التي همشتها الدولة الاستعمارية نسبيا. (39)

كما اعتمدت الرؤية الفرنسية للتقسيمات الإثنية في المجتمع البوركينابي على عدد من المعايير التصورية التي تستند إلى نمط التفاعلات الإثنية وطبيعة الأراضي التي تقطنها الجماعات المختلفة. ونظراً للتشابه بين تركيبة مجتمع الموسي البيروقراطية والإدارية والنمط الإداري الفرنسي، فإن السلطات الاستعمارية أقرت بتفوق شعب الموسي، وهو ما جعلها تعطي الأولوية للسيطرة على القبائل والجماعات الإثنية الأخرى قبل أن تعود وتهيمن على ممالك الموسي. ويبدو أن هذه الخطوة الفرنسية كانت محكومة باعتبارات اقتصادية بالأساس حيث كان الفرنسيون بحاجة إلى الأيدي العاملة، وذلك من أجل استخدامها في المناجم وبناء شبكات السكك الحديدية. (40)

كما وجد الفرنسيون في جماعة الفانج الذين يمثلون 40% من السكان اليوم، معينا لا ينضب للقوة العاملة، فتم تسخيرهم للعمل في المشاريع الحكومية والخاصة كما تم تجنيدهم للخدمة العسكرية وبناء السكك الحديدية. (40)

وقد قام المستعمر بتحويل المراكز الحضرية من المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية، فالشبكات التجارية التي كانت تربط مناطق السودان الغربي عبر السافينا في الصحراء الكبرى انكمشت لصالح المدن الساحلية التجارية المطلة على المحيط في داكار وسينلوي. وأهمية

المدن التقليدية في غاوو وتمبكتو وسوكوتو وزاريا وداهومي وأشنتي ومباسا وبونجورو وصوفالا، تدهورت لصالح العواصم الحديثة في أبيدجان ولاغوس وبروتونيفو ونيروبي وكامبالا وموبوتو.

هذا يعني نقل السلطات الاقتصادية والاجتماعية إلى هذه المراكز الجديدة بما فيها من مقومات القيادة والتنمية كالمدارس والمستشفيات وشبكات المواصلات التي تيسرت للمجتمعات في الساحل. ففي السنغال انتقلت مراكز السلطة الثقافية والسياسية من أربابها التقليديين الفولانيين في منطقة فوت طور ومن " البَوَلْ بَوَلْ" سكان الشمال، إلى أيدي سكان الساحل وخاصة الليبو Lebeu في منطقة رأس الأخضر داكار وغوري، وفي ساحل العاج شجعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية عشائر الباولي Baoli والبيتي Beti على حساب جماعات المندينغي سكان الشمال، وخاصة فرعها الجولا.

وفي نيجيريا اتسمت مناطق الشمال الهاوسا–الفولاني بالمحافظة والتقليد وقلة التعليم، في حين نهضت عشائر اليوروبا، والإيبو سكان المناطق الساحلية لاقتسام السلطات الإدارية الحديثة أو بالأحرى لاحتكار تركة الاستعمار البريطاني مستفيدة من حصيلتها وخبراتها نتيجة احتكاكها المباشر مع الثقافة الغربية، ومثل ذلك يقال في مكانة الباغندا السياسية في أوغندا، والكيكيو في كينيا، والبامندا Baminda في الكاميرون، كل ذلك بفضل اتصالهم بمراكز الاستعمار الجديدة. (41)

وفي الكاميرون كانت هناك على الأقل 236 جماعة إثنية، ولكن أكثر هذه الجماعات استفادةً من التعليم الاستعماري الفرنسي هي جماعات Bamileke و Doualaو Bassa، وكلها جماعات تَحْيَ وتعمل بالتجارة قرب الساحل، فصارت هذه الجماعات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عماد الشريحة الدنيا للإدارة الاستعمارية، أما الـ Betiوالـ Bulu فقد تم تسخيرهم للأعمال اليدوية في أعقاب إدخال سياسة الاستيعاب

في الإقليم الواقع تحت الانتداب في العشرينات من القرن العشرين. ونتيجة لهذه التفرقة في المعاملة فقد صعد أفراد هذه الجماعات المميزة ليمثلوا النخبة في فترة ما بعد الحرب، فهيمنوا على الساحة السياسية للمستعمرات الفرانكفونية.

وفي الجابون فقد قام الفرنسيون بتجميع ما يقرب من أربعين جماعة إثنية مختلفة، لكنهم أظهروا تفضيلهم للـ Mpongweوهم فرع من فروع الجماعة الإثنية الأكبر Myeneالذين دفعتهم فرص التجارة – ومنها تجارة العبيد– إلى السواحل في منتصف القرن التاسع عشر.

وفي الجابون فقد زادت السياسات الاستعمارية من حدة التنافس التاريخي ما بين جماعات الـ Mpongwe (ويشكلون 5% من سكان الجابون) والـ Fang Pahouin والـ Eshira (ويشكلون حاليا 20% من السكان) والـ Nkomi والـ Mitsogo والسيمبا والـ Bapounou حول السيطرة على التجارة النهرية والمزدهرة مع الأوربيين. (42)

3/ المعيار الثالث (الدين):

يتمثل المعيار الثالث في الدين، فقد كان الاستعمار أول من تلاعب بالبعد الديني لخدمة الأهداف السياسية، عن طريق إذكاء روح التفرقة الإثنية بهدف إحكام السيطرة الاستعمارية،(43) بالتركيز على عوامل الاختلاف بين الأديان، وتأليب جانب على آخر، أو منح أصحاب عقيدة امتيازات على حساب أصحاب عقيدة أخرى. (44) وهو ما تمثل في العديد من الممارسات، فعلى سبيل المثال قامت السلطات الاستعمارية بإعلاء شأن جماعات محلية على حساب جماعات أخرى باستخدام الأساطير الدينية بعد صبغها بصبغة علمية كما حدث في رواندا، وأحيانا أخرى بدعم قومية إفريقية مسيحية في مقابل قومية

عربية إسلامية كما حدث في السودان وقد انتهت الحالتين باندلاع الحرب الأهلية. وقد كانت معظم التداعيات " الدرامية " في مرحلة ما بعد الاستقلال صراعية، ففي السودان كانت السياسات الاستعمارية القائمة على الفصل الإثني – الديني بين الشمال والجنوب أحد الأسباب الرئيسية في نشوب الحرب الأهلية الأولى في السودان (1955-1972)، وعامل مساعد في الحرب الأهلية الثانية التي بدأت في (1983) كما أن السياسات البريطانية للحكم غير المباشر في نيجيريا قد عمقت بلا شك الانقسام بين الشمال والجنوب في البلاد، كما فاقمت من التوترات الإثنية والطائفية. (45)

لقد تمثلت إحدى الاستراتيجيات المتطرفة للقوى الاستعمارية في إبقاء الإسلام بعيدا تماما عن مناطق معينة. وهو ما جسدته بريطانيا في جنوب السودان خلال الحقبة الاستعمارية، حيث حظرت أي نشاط للدعوة الإسلامية في الجنوب. وفي شمال نيجيريا لم يشجع الحكام البريطانيون القيام بأعمال تنصير في المناطق الإسلامية في الشمال مثل سوكوتو وزاريا ولكنهم سمحوا بالتنصير في تلك المناطق الشمالية التي لم تخضع كلية للإسلام. (45)

استطاع الاستعمار إعاقة الزحف الإسلامي في جنوب القارة باستخدام أساليب متعددة، تمثلت في إطلاق يد الإرساليات التبشيرية في المناطق التي لم يصلها الإسلام، وسمحت لأبناء المسلمين بالالتحاق بالمدارس التبشيرية لإبعادهم عن المدارس الإسلامية تحت دعوى التعليم الحديث، مع خلق نخب إفريقية مشبعة بالتقاليد والتعليم الغربي. (46) وعلى هذا الأساس أصبح التعليم الأوروبي الذي تحتكره الإرساليات هو مفتاح الترقي الاجتماعي والمادي، وأصبحت المدارس هي أحد أهم القنوات لاعتناق المسيحية، وقد شكل التعليم نوعًا من التمييز للمسيحيين الأفارقة مقارنة بالمسلمين، وهو ما اعتبر أحد

أشكال التنمية غير المتوازنة التي استخدمها الاستعمار في الدول الإفريقية مثل ما حدث في السودان ونيجيريا وأوغندا. (47)

وهنا نجد أن بريطانيا قد ساعدت المسيحية من خلال تقديم التسهيلات والدعم للمدارس التبشيرية والبعثات التبشيرية الطبية، كما أن السياسات اللغوية البريطانية كانت لصالح المسيحية، وليست لصالح الإسلام، حيث ساهمت بريطانيا في تطوير عدد من اللغات الإفريقية، ووضعت القواعد الهجائية لها، وكان للمبشرين دور أساسي في هذا المضمار، كما ترجم الإنجيل للعديد من اللغات الإفريقية مقارنة بالقرآن. (48) ففي نيجيريا مثلاً، تسببت السياسة الاستعمارية البريطانية في تسييس الهوية الدينية بشكل واضح بفصلها الشمال المسلم عن الجنوب المسيحي، حيث دعمت المسيحيين بالمهارات الإدارية والتعليمية، وقد ساهمت هذه الأنماط غير المتوازنة في خلق صراعات بين الإثنيات المختلفة في نيجيريا منذ الفترة الاستعمارية وحتى الآن، وقد تباينت ردود فعل مسلمي نيجيريا تجاه السياسات الاستعمارية فبينما اختار البعض مجابهة الاستعمار، فإن البعض الآخر تراوحت اختياراته بين الهجرة أو التعاون مع الاستعمار باستخدام مبدأ المصلحة والاستفادة من علم البريطانيين. (49)

وفي أوغندا انحاز الاستعمار لجانب البروتستانت على حساب المسلمين، فسيطر البروتستانت على المناصب الهامة في الدولة وحرم الكاثوليك والمسلمين منها، مما أدى إلى انقسام الزعماء على أسس مذهبي. (50)

وعلى الجانب الآخر، فإن السلطات الاستعمارية الفرنسية، قد ركزت بدرجة كبيرة على سياسة الاستيعاب، ففي سعيه الطموح فكر الاستعمار الفرنسي في تحويل الأفارقة إلى رجال فرنسيين ونساء فرنسيات، ونظرا لأن الشعب الفرنسي طوال تاريخه لم يكن مسلما،

فإن سياسة الاستيعاب كانت تعني ضمنيا معارضة الإسلام، وإعلان الحرب الثقافية على التقاليد الوطنية. (51)

لقد قادت سياسة التمييز بين الجماعات الإثنية إلى خلق حالة من "الحساسية الإثنية" بين الجماعات المتميزة والمسيطرة من جانب، والجماعات الأخرى المحرومة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من جانب آخر. حيث تمكنت هذه الجماعات الأولى من الوصول إلى السلطة خلفاً للمستعمرين، مستفيدة من الوضع الذي خصها به الاستعمار، غير أن الجماعات الإثنية الأخرى رفضت الخضوع لهذه الجماعات المتميزة وراحت تنظر إلى أي سياسة أو برامج تطرحها الحكومة المركزية لتحقيق الاندماج الوطني، بأنها لا تعدو أن تكون دعوة لهذه الجماعات لتحويل ولاءاتها الإثنية إلى ولاء للجماعة المسيطرة التي ينتمي إليها رئيس الدولة. (52)

4- الفصل بين أجزاء البلد الواحد:

لعبت السياسات الاستعمارية دورا كبيرا في بذر بذور المشكلة وذلك بانتهاجها سياسة الفصل بين أجزاء الوطن الواحد. (53) ففي السودان على سبيل المثال، قامت الإدارة البريطانية بفصل القسم الجنوبي للسودان عن شماله، وميزت بينهما في مجالات الإدارة والتعليم، كما سعت إلى تنمية المجتمع في الجنوب على أسس تختلف عن الشمال، فعملت على بناء سلسلة من الوحدات العرقية المكتفية ذاتيا لعرقلة تحلل الروابط العصبية الضيقة والمساعدة على انكفاء كل قبيلة على نفسها، والإبقاء على واقع التخلف، من خلال تطبيق قانون المناطق المغلقة الذي شمل كل إقليم الجنوب وجبال النوبة سنة 1922 وانتهاج سياسة الجنوب سنة 1930،(54)كما لعبت البعثات التبشيرية الكنسية دورا كبيرا في تنشئة

النخب الجنوبية على كراهية الثقافة العربية والإسلامية بالإضافة إلى تحميلها وزر حملات الاسترقاق في العهود الماضية. (55)

كما ساعدت ممارسات الإدارة الاستعمارية على تقسيم أوغندا إلى قسمين متباينين، شمال وجنوب، يقطن كل منها جماعات تختلف من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي، وأسلوب الحياة. (56) مما ساهم في ثراء جنوب البلاد وغربها الذي تسكنه جماعات من البانتو، وفقر الشمال والشرق، حيث تتوزع العديد من المجموعات الإثنية الأوغندية الأخرى. (57)

5- خلق وحدات عرقية جديدة

فيما يتعلق بخلق وحدات عرقية جديدة، فإن الدول الاستعمارية لجأت إلى تغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الإفريقية من خلال خلق وحدات عرقية جديدة، ففي كتاب جماعي نشر بالتعاون بين J. L. Amselle و E. Phonologie يتناول مجتمعات مختلفة في إفريقيا الوسطى والغربية، تم التركيز على "اختراع" أعراق بالتصنيفات الاستعمارية التي شكلت، حسب رأي أمسال، قطيعة مع الاستمرارية الاقتصادية والسياسية واللغوية والثقافية التي انبنت عليها فضاءات القارة قبل الاستعمار الأوروبي. وبالنسبة إلى J. P. D'ozone فإن البيتي في ساحل العاج تشكل " اختراعا استعماريا". ويذكر أمسال نقلاً عن Watson أن "الانسجام القبلي" لمامبوي في زامبيا أي التشكل ذاته من صنع الاستعمار البريطاني. كما يلاحظ J. P. Chrétien أن وجود عرقي التوتسي والهوتو في رواندا وبوروندي يعود إلى حزمة غريبة من البديهيات. فهذان العرقان لا يتمايزان لا باللغة ولا بالثقافة ولا بالتاريخ ولا بالمجال الجغرافي المحتل. (58)

ومن الأمثلة على ذلك أيضا، حالة "الأنجالا" في القرن التاسع عشر والتي أطلقها الاستعمار البلجيكي لتشمل كل الشعوب القاطنة على طول نهر زائير، ثم تم توسيع هذا الاصطلاح ليشمل أولئك الذين هاجروا من حوض النهر إلى المنطقة الحضرية في كينشاسا. (59)

أيضا، جماعة شونا Shona في زيمبابوي والتي لا يمكن تحديد جذورها في فترة ما قبل الاستعمار ولم تظهر إلا على يد الإدارة البريطانية والإرساليات المسيحية التي كانت مصدر التصنيف الإثني الأول في الكثير من مناطق القارة الإفريقية. (60)

في أوغندا اصطنعت الإدارة البريطانية عام 1901 مملكة أنكولي Ankole في جنوب غرب البلاد كوحدة سياسية ذات هوية إثنية مستقلة للمرة الأولى بعد أن جمعت بين ست وحدات سياسية تمتعت كل منها بقدر من الاستقلال مستغلة النظام الإداري ومؤسسات الحكم التي طورتها إحدى هذه الوحدات وهي دويلة نكوري Nkore. (61)

في السودان قام البريطانيون منذ البداية وعلى الأخص في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ببعث المجتمعات القبلية المنقرضة في شكل سياسة الحكم المحلي، وقد تم رسم السياسة البريطانية بحيث تؤدى إلى خلق تكوينات صغيرة ومنقسمة على نفسها وتعمل على معارضة بعضها البعض والوقوف في وجه مد الوطنية المتزايد. (62)

في نيجيريا لم تظهر الإثنية في صورة جماعات متمايزة تفصلها حدود جغرافية واضحة إلا في إطار الدولة التي أنشأها الاستعمار البريطاني، فلم تكن هناك جماعات إثنية سابقة على الدولة في نيجيريا، بل تعددت نماذج التنظيم السياسي بين ممالك وأشابه ممالك وبين دول المدينة بجانب القرى التي لم تعرف سوى هياكل تنظيمية بدائية. وتتأكد هذه الحقيقة في حالة جماعة اليوروبا Yoruba، لأن اسم اليوروبا شاع استخدامه بفضل جهود

الإرساليات المسيحية التي أرادت أن تترجم نسخة من الإنجيل للغة المحلية ليتم تداولها على نطاق واسع بين سكان عدد من المدن في جنوب غرب نيجيريا والذين اعتبرتهم الإرسالية جماعة واحدة في الوقت الذي كانت هذه المدن فيه تحارب بعضها بعضاً. (63)

وفي أوغندا، فإن الأشولي التي تعتبر من أكبر الجماعات الإثنية في شمال أوغندا. تاريخيا، فإن هذه الجماعة لم تكن معروفة بهذا الاسم قبل مجيء الاستعمار البريطاني إلى البلاد، كما يرى البعض أن لفظة الأشولي Acholi اشتق من « on-loco-li » والذي يعني « أنا كائن بشري». ويروي بيكر أنه عندما دخل إلى شمال أوغندا عبر الأراضي السودانية عام 1864 لم يجد جماعة يطلق عليها الأشولي، بل تحدث عن بعض الزعامات الصغيرة مثل أوبو Obbo، والفانكور Faniquaral، والفارجوك Farajoke، والفالبيك Fallibek، والفابو Fabbo، والفاورو Faloro، كما أنه لم يتحدث عن الألور Alur، أو الجونام Junam، بل أشار أيضا إلى زعامات متناثرة مثل كوشي Koshi، والفوكوتش Foquatch، والفاركاتا Farakatta، والفاجوري Faigore. (64)

كذلك ظهر تأثير السياسات البريطانية في خلق الهوية الإثنية للجماعات المختلفة بشكل بارز في زنجبار، فالدراسات الأنثروبولوجية تشير إلى أن متحدثي السواحيلية في شرق إفريقيا لا يعرفون انتماءهم لجماعة واحدة بشكل حصري، حيث يعتبر الغالبية منهم أنفسهم عرباً أو هنوداً وأفارقة في الوقت نفسه. فكما أثبت برينس A.H.J. Prins منذ خمسينيات القرن الماضي فإن متحدثي السواحيلية لا يتبنون مفهوم الانتماء الحصري لجماعة إثنية بعينها، وهو ما أكده باحثون آخرون لاحقاً من خلال توضيح ما يتسم به الانتماء للجماعة المتحدثة بالسواحيلية من أنه انتماء مرن وذو طبيعة استيعابية. (65)

كخلاصة لما سبق، تعد دراسة العلاقة بين الظاهرة الإثنية والسياسات الاستعمارية أمر على جانب كبير من الأهمية نظراً لأهمية المكون التاريخي في إضفاء السمة الهيكلية على الواقع التعددي في إفريقيا، فالرجوع إلى العوامل والتفاعلات التاريخية كان أمراً لا بدّ منه. على الرغم من أن الكثير من الباحثين يرون أنه من العبث الاستمرار في " لصق التهم بالاستعمار" أو إلقاء سبب مشاكلنا على الآخرين، لأنه من غير الممكن أن يستمر تأثير السياسات الاستعمارية القديمة، والأوضاع التقليدية القديمة أيضا إلى ما بعد أربعة عقود أو أكثر من الاستقلال الوطني، ليتحول المعيار من "سياسة استعمارية" إلى "المسؤولية الذاتية" في النهاية. (66) فإن تأثير الاستعمار في إفريقيا ليس فقط في العلاقة بين المجموعات مثلما هو بين الهوسا والإيبو واليوروبا أو بين التوتسي والهوتو، وليس كذلك فقط في العلاقة بين جنسين كما هو بين السود والبيض في جنوب إفريقيا، لكنه تأثير جذري شامل، كأنما يفتح – وإن بتفاوت – صفحة اليوم على صفحة الأمس في التاريخ الإفريقي. فكما يذهب الأستاذان إزاوا إيلكيو Isawa Ellaigwu والأستاذ علي مزروعي بأن: "مشاكل القارة الإفريقية بعد الاستقلال ليست سوى امتداد لتاريخ ما قبل الاستقلال".(67)

حيث أسهمت الممارسات الإدارية الاستعمارية في إعادة تشكيل الخارطة "القبلية" و"العرقية" للقارة الإفريقية، التي شكَّلت فيما بعد أساس النزاعات الإفريقية، وإضعاف وحدتها وغرس الفتن وتقسيم القارة إلى كونتونات عرقية وجهوية،(68) وعقدت الاتفاقيات معها وفي مناطقها باعتبارها مجموعات سياسية مستقلة، مما أفضى إلى تسييس الإثنية واعتمادها الهوية السياسية بدلا من الوطنية والمواطنة الجامعة.

المراجع:

1- حمدي عبد الرحمن، **العسكريون والحكم في إفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1996). ص. 46.

2- حمدي عبد الرحمن، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية**. (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1998). ص ص.72، 73.

3- لو امباي، **إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا (مع التطبيق على نيجيريا)**. (السودان: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية). ص. 116.

4- حمدي عبد الرحمن، (قضايا...)، **مرجع سابق**. ص ص. 72،73.

5- لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 116.

6- حمدي عبد الرحمن، **مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا**. (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013). ص. 14.

7- محمد إمام أحمد أمل، **الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا (دراسة مقارنة)**. (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015). ص. 101.

8- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية**. (القاهرة: الجديدة للنشر، 2000). ص. 29.

9- محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، **الصراعات الإثنية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل**. (مصر: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ط 2، أكتوبر 2007). ص. 14.

10- **نفس المرجع**. ص. 17.

11- وسلينغ هنري، **تقسيم أفريقيا 1880–1914**. (القاهرة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان). ص. 452.

12- محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، **مرجع سابق**. ص. 17.

13- محمد العقيد، الأحزاب السياسية في أفريقيا النشأة، التكوين، الواقع و المستقبل. **قراءات افريقية**، (العدد4، سبتمبر2009). ص. 58.

14- لو امباي، **مرجع سابق**. ص ص. 112، 113.

15- إبراهيم عبد السلام بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2000). ص ص. 18، 19.

16- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية**. (القاهرة: الجديدة للنشر، 2000). ص. 31.

17- " التحوّلات السياسية في القارة الإفريقية..وتأثيراتها السلبية". **قراءات إفريقية**، (العدد 13، جويلية 2012). ص.2.

18- محمود أحمد إبراهيم، **الحروب الأهلية في إفريقيا**. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (الأهرام)، 2001). ص ص.113، 114.

19- محمد إمام أحمد أمل، مرجع سابق. ص. 112.

20- محمود أحمد إبراهيم، **الحروب الأهلية في إفريقيا**. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (الأهرام)، 2001). ص. 116.

21- " التحوّلات السياسية في القارة الإفريقية..وتأثيراتها السلبية". **مرجع سابق**. ص. 2.

22- محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص ص..100،101

23- أ. آدو بواهن، **تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880– 1935)**، المجلد السابع. (باريس: اليونيسكو، أديفرا، 1990). ص. 789.

24- عبد العزيز رفاعي، **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال**. (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط1، 1970). ص ص.65، 66.

25- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر. (الإسكندرية: دار الطبعة الجديدة، 1997). ص ص.30-.32

26- **نفس المرجع**. ص. 29

27- محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، **مرجع سابق**. ص. 20.

28- إبراهيم عبد السلام بغدادي، **مرجع سابق**. ص. .211

29- محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، **مرجع سابق**. ص. .20

30- محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص. .137

31- **نفس المرجع**. ص. .102

32- محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص ص.107- .109

33- محمد الرشيد احمد الزروق، **مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا**. (القاهرة: المكتب العربي للمعارف). ص. 61.

34- محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص. .109

35- محمد إمام أحمد أمل، **نفس المرجع**. ص. .101

36- باسم رزق عدلي رزق، **أفريقيا والغرب: دراسة لآراء المفكر الإفريقي اللاتيني ولتر رودني**. (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2011). ص. 98.

37- كيداني منغستيب، **العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء**. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، أكتوبر 2013). ص ص. 478، .479

38- محمد الرشيد أحمد الزروق، **مرجع سابق**. ص ص.111، 112.

39- كيداني منغستيب، **مرجع سابق**. ص ص.478، 479.

40- حمدي عبد الرحمن، **جيفارا الأفريقي: دراسة في الفكر السياسي لتوماس سانكارا**. (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد). ص ص.55، 56.

41- ماريو ازيفيدو، **مرجع سابق**. ص. 476.

42- لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 106.

43- ماريو ازيفيدو، الإثنية والتحول الديمقراطي (الكاميرون والجابون). في كتاب: أكوديبا نولي، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ج 1، ترجمة: مجموعة من الباحثين. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003). ص. 476.

42- عبير شوقي ذكي جرجس، **العلاقة بين الدين والسياسة في إفريقيا– دراسة لبعض حركات الاسلام السياسي والأصولية المسيحية**. (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015). ص. 198.

43- عبير شوقي ذكي جرجس، **مرجع سابق**. ص. 230.

44- **نفس المرجع**. ص. 198.

45- علي مزروعي، **قضايا فكرية: إفريقيا والإسلام والغرب على أعتاب عصر جديد**، ترجمة صبحي قنصوة وآخرون. (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998). ص ص.93، 94.

46- عبير شوقي ذكي جرجس، **مرجع سابق**. ص. 219.

47- **نفس المرجع**. ص. 204.

48- علي مزروعي، **مرجع سابق**. ص. 94.

49- عبير شوقي ذكي جرجس، **مرجع سابق**. ص. 219.

50- عبير شوقي ذكي جرجس، **نفس المرجع**. ص. 231.

51- علي مزروعي، **مرجع سابق**. ص. 95.

52- محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، **مرجع سابق**. ص ص. 20، 21.

53- نادر السيوفي، **حروب الموارد في إفريقيا (الكونغو الديمقراطية– سيراليون–أنجولا– ج. السودان)**، (الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2008).ص. 55.

54- أبو دية أحمد، " عوامل إثارة الصراع الإثني في الجنوب السوداني ومشروعات تسويته". في كتاب: **إفريقيا في عصر التحولات العالمية** (أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية – جامعة آل البيت 17-2001/5/18)، تحرير وليد عبد الحي. (منشورات جامعة آل البيت، 2002). ص. 129.

55- نادر السيوفي، **مرجع سابق**. ص. 55.

56- محمد الرشيد أحمد الزروق، **مرجع سابق**. ص. 56.

57- **نفس المرجع**. ص. 112.

58- ولد الشيخ عبد الودود، **القبيلة والدولة في إفريقيا**، ترجمة: محمد بابا ولد أشفغ. (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013). ص ص.41، 42.

59- حمدي عبد الرحمن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**. (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996). ص ص.27، 28.

60- محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص ص.111، 112.

61- **نفس المرجع**. ص. 113.

62- محمد عمر بشير، **التنوع والإقليمية والوحدة القومية**، ترجمة: سلوى مكاوي. (المركز الطباعي، بدون تاريخ). ص. 13.

63- محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص ص.112، 113.

64- محمد الرشيد أحمد الزروق، **مرجع سابق**. ص ص. 68، 69.

65- محمد إمام أحمد أمل، **مرجع سابق**. ص. 113.

66- حلمي شعراوي، **إفريقيا في نهاية قرن**. (القاهرة: دار الأمين للطباعة، ط1، 2001). ص. 138.

67- لو امباي، **مرجع سابق**. ص. 111.

68- عبد الرحمن أحمد أبو خريس، **من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا**. (السودان: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، 2007). ص. 31.